الان يوكلهم النايب او يوكل احد هم في الدعوى واذا استقام وكيل عنه
في ذلك فهل تكون الدعوى على ناظر الجهة المذكورة او على الحارث الان يوكله
الناظر في سماع الدعوى فاذا وكله الناظر في سماع الدعوى والاجابة عما من
تكون البينة على المدعي ولا يمين على المنكر لان غاية الانكار النقض ولا
يقض في هذه المسيلة فيكون المدعى عليه والصورة هذه اما لا فتونا اجاب
رحمه الله تعالى نعم تبقى الارض المذكورة وقفا على الجهة المذكورة عامرها
وداثرها كما كانت وان حارا لوادي عليها كما ذكر فاذا عمر الحارث المذكور داثرها
وعامرها كما ذكر بالحرث والزبر ونحوه بان من له ذلك شرعا شارك بما زادت به
قيمتها وكذا اذا اسجر شيأ من التراب الغريب بالوادي المباح المذكور من
الارض المذكورة وزادت به قيمتها فانه شارك بما زادت في قيمتها وان لم يزد
له ناظرها في ذلك كما هو صريح ما قاله شيخنا المحقق بن زياد رحمه الله تعالى
في مولفه مزيل العتاد قول السايل زاده الله تعالى توفيقا فاذا قلتم
نعم وادعى قوم الى اخره جوابه نعم تكون الدعوى في ذلك للمتكلم من قبل
ولي الامر ايده الله تعالى على الوادي المباح والشرع الشارع الماسة الى ارضه
المذكورة ولمن توكله المتكلم المذكور في ذلك من اصحاب الارض المذكورة
او غيره واذا استقام وكيل من قبله في ذلك تكون دعواه على ناظرا لجهة
المذكورة لا على الحارث الا ان يوكله الناظر في سماع الدعوى فيجوز له سماعها
بحكم الوكالة عنه وتكون البينة على المدعي المتكلم المذكور او وكيله والقول
قول الناظر المذكور ولا يمين عليه في ذلك لانه ناظر لا يعتبر اقراره بذلك
في اليمين على ما نص عليه فيما قالوا من توجهت عليه دعوى لغيره فنكل عن
وهذا الواقع مطلوبها في ذلك لم يلزمه والصورة ما ذكر والله عز وجل اعلم
مسئلة في رجلين لهما ارض مزدرعة بالقرب من الوادي المباح ولهما
الارض المذكورة لهما ان يزرعان الماء لسقيها من الوادي المباح مملوكان
لهما كونها لارضهما من بطن الوادي المباح الى ان اتصلى بارضهما المذكورة
وصار يسقيها احد النهرين قبلي والاخر بعدي وبينهما بياض من الارض
فجا رجل اخر واحدث في البياض الذي بين النهرين المذكورين ترابه حتى انه
لم يترك من البياض المذكور ما يسع لالبا بطن النهرين المذكورين عمل
حفر هما فهل له ذلك او لا يجوز ولو مات محدث الترابه المذكورة واراد
ورثته ان يحدثوا في كل نهر من النهرين المذكورين حدله يصرون بها ماه

الدعوى على من قبل ولي الامر على ناظرا لوقف والاجلس

الناظر لا يحلف

الذين كانوا على خلاف ذلك واحدا من قول السايل وربما سقى الارض التي بعد
القناعة قبل صاحب العين ارضه لما ذكر والله عز وجل اعلم مسئلة في شخصين
متجاورين ارضهما وبينهما من شرج واحد وكان لاحدهما ساقية تجاه ذلك
ارض جاره بان صاحب الساقية المذكورة احدث ساقية في ارض جاره
بغير اذنه لارضه المذكورة وتراضيا على ذلك من غير معاقدة ولا متابعة
فهل يلزم ذلك على الوجه المذكور او لا كونه لم يحد عقد بينهما مما يقتضي
لزوم ذلك فاذا قلتم لا يلزم ذلك فلو ان كل من المتجاورين باع ارضه
على اخر فهل يحل كل من المشترين محل من انتقل منه اليه وتكون لكل منهما الرجوع
عن اخراج الساقية ام لا افتونا اجاب رحمه الله تعالى لا يصح ذلك على الوجه
المذكور ولا يلزم لما ذكر لعدم الصيغة التي يركن في ذلك فاذا باع الذي
احدث الساقية من ارضه كما ذكر جميع ما يملكه من ارضه المذكورة على شخص
اخر ملك المشتري منه جميع ارضه حتى ما اخرج منها من الساقية كما ذكر
لانها عادها على ملكه وصح بيعه فيها فحل المشتري منه محله فيما ذكر وان باع
القطعة الخارجة عن الساقية المذكورة صح البيع فيها ولا تدخل الساقية
مراعاة لعبارة ولفظه والساقية ساكت عنها ولا ينسب الى ساكت قول
كما هو المذهب واما الاحداث فيه كما ذكر فلا يملكها ولا يصح بيعه لها
فاذا باع ارضه فقط والامر ظاهر انه يصح فيها واما اذا ادخلها الى الساقة
في البيع ففي ذلك تفريق حال الصفقة فيصح في ملكه ما يقابله من الثمن
ولا يصح في الساقة المذكورة لكونه باع ما لا يملك وللمشتري منه الخيار
والله عز وجل اعلم مسئلة في ارض موقوفة على جهة معينة والجهة
الموقوفة عليها ناظر وللارض المذكورة حارث يد عليها بطريق شرعي
جار الوادي العام المباح على الارض المذكورة باحد بعضها ونسف تراابه
حتى صيره حجرا فهل يبقى عامرها وداثرها وقفا على الجهة المذكورة كما
كان ليس لاحد ان يتعدى عليه فاذا قلتم نعم فعمره هذا الحارث
وعمر بعضه حتى اعاده كما كان هل يكون احق به من غيره فاذا قلتم
نعم وادعى قوم لهم ارض تسقى على نهر سلطاني يزرع الما من الوادي
المباح ان بعض دامر الارض الموقوفة من نهرهم السلطاني الذي يزرع
الما من الوادي المباح الى ارضه فهل تسمع هذه الدعوى منهم ام لا
تسمع وتكون الدعوى في ذلك للناظر على اراضي بيت المال من قبل السلطان

تفريق الصفقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)